

الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب {عليه السلام} شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام} من الدراري المضيئة

{در النجف} فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزها عن الأرض. وفي رواية إنَّها موضع خلوته أو إنَّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام} قال: قلت: يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال: يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

الذكوان البيضا



مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي



العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (١١٢٥)

الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذِّكْرُ الْبَيْضُ



التدقيق اللغوي

م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية

أ.م.د. رافد سامي مجيد

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ - حزيران ٢٠٢٥ م

عمار موسى طاهر الموسوي

مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير

أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير

حسين علي محمد حسن الحسيني

هيئة التحرير

أ.د. عبد الرضا بهية داود

أ.د. حسن منديل العكيلي

أ.د. نضال حنش الساعدي

أ.د. حميد جاسم عبود الغرايبي

أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع

أ.م.د. عقيل عباس الريكان

أ.م.د. أحمد حسين حيال

أ.م.د. صفاء عبدالله برهان

م.د. موفق صبري الساعدي

م.د. طارق عودة مري

م.د. نوزاد صفر بخش

هيئة التحرير من خارج العراق

أ.د. نور الدين أبو لحية / الجزائر

أ.د. جمال شلبي / الاردن

أ.د. محمد خاقاني / إيران

أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

الذَّكْوَانُ الْبَيْضُ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ فَصَلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ تَصَدَّرُ عَنْ
دَائِرَةِ الْبَحْوثِ وَالدرَّاسَاتِ فِي دِيْوَانِ الْوَقْفِ الشَّيْخِيِّ



العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٢ هـ - حزيران ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي

مجلة الذكوات البيض

جمهورية العراق

بغداد / باب المعظم

مقابل وزارة الصحة

دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN ٢٧٨٦-١٧٦٣

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق (١١٢٥)

لسنة ٢٠٢١

البريد الإلكتروني

إيميل

off_research@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

دليل المؤلف

- ١- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ٢- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية .
 - ب. اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.
 - ت. بريد الباحث الإلكتروني.
 - ث. ملخصان: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية.
 - ج. تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
- ٣- أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠ وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُرَوَّد هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانها من البحث، على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.
- ٤- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4) .
٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA
- ٦- أن يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة البالغة (٧٥.٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقي، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية.
- ٧- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- ٨- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
 - أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
 - ب. اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦) . والملخصات (١٢)أما فقرات البحث الأخرى، فيحجم (١٤) .
- ٩- أن تكون هوامش البحث بالنظام الإلكتروني (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.
- ١٠- تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم، والمسافة بين الأسطر (١) .
- ١١- في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الإلكتروني المتوافر على شبكة الانترنت.
- ١٢- يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدّة لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير.
- ١٣- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات الختامين على بحثه وفق التقارير المرسله إليه وموافاقه المجلة بنسخة مُعدّلة في مدّة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً.
- ١٤- لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.
- ١٥- لا تعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تُقبل.
- ١٦- تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
- ١٧- يختص البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء ليبيان صلاحيته للنشر.
- ١٨- يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
- ١٩- يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.
- ٢٠- تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
- ٢١- ترسل البحوث إلى مقر المجلة - دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد - باب المعظم)
- أو البريد الإلكتروني: (hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة
- ٢٢- لا تلزم المجلة بنشر البحوث التي تُخلّ بشرط من هذه الشروط .

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِكْرِيَّةٌ فَصَلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ تَصَدَّرُ عَنْ دَائِرَةِ الْبُحُوثِ وَالذَّرَاسَاتِ فِي ذِيَوَانِ الْوَقْتِ الشَّيْبَانِيِّ

محتوى العدد (١٥) المجلد الخامس

ص	عنوان البحث	اسم الباحث	ت
٨	الدكاء الاصطناعي وتطبيقاته في شرح الحديث الشريف، وتحليله مراجعة لتطبيق المنصة الحديثة (مقال مراجعة)	م.د. أحمد حيدر علي العبادي	١
١٤	إرشاد المُبتدئين لمُحَمَّدِ جُوَادِ بْنِ مُصْطَفَى الْخَمْدِيِّ الْمَعْرُوفِ بِمُفْتَى زَاذَه "كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١٢٩٨هـ" دراسةً وتحقيقاً	م.د. أحمد رافع بدوي حبيب	٢
٢٨	دور العقيدة الإسلامية في بناء استراتيجيات البرامج الحكومية مقارنة تحليلية	م.د. جعفر حسن لفته حزام	٣
٤٤	توافر أدوات الأمن الاجتماعي وأثرها في تنمية الابداع في ضوء الفكر الإسلامي	م.د. ساجده عواد صالح	٤
٦٢	الفلسفة السياسية عند أرسطوطاليس	م.د. محمد حسن فيصل عزيز م.م. راتبه سلام محمد	٥
٧٦	آثر المُناسباتِ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى بَيْنَ أَبِي عَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت: ٥٧٤هـ) وَجَمَالِ الدِّبْنِ الْقَاسِمِيِّ (ت: ١٣٣٢هـ) دراسةً تطبيقيَّةً مُوازنةً فِي سُورَةِ «آلِ عَشْرَانَ»	م.د. أحمد علي دايع	٦
٩٤	أثر استراتيجية رالي في التحصيل والثقة بالنفس لدى طلبة قسم التربية الفنية في مادة تاريخ الفن	م.د. أفراح مكي عباس الجبوري	٧
١٠٦	الزمكانية في شعر الأخطل	م.م. رسل أحمد خصير	٨
١٢٠	التدفق النفسي لدى عينة من طلبة الجامعة (دراسة في علم النفس الايجابي)	م.د. زين العابدين عدنان صالح	٩
١٣٤	تيسير النقد، للكاتبه» مقال مراجعة»	م.د. زينب ميثم علي م.م. أنسام أركان حريز	١٠
١٤٠	المشكل بين القرآن والسنة	م.د. زينة غني عاشور	١١
١٥٢	الذاكرة الزمكانية المُتخيلة في الشعر العراقي الحديث عقدي السبعينيات والثمانينيات إنموذجاً	م.د. سجي حامد نعمه	١٢
١٦٤	حكم الرجوع في الوقف بعد نفاذه «دراسة مقارنة بين الفقه والقانون العراقي»	م.د. سعد محمود عبد الجبار	١٣
١٧٦	المستويات اللغوية في قصيدة «دمشق يا جبهة المجد» للجواهري في ضوء اللسانيات النصية	م.د. سهام قنبر علي	١٤
١٩٢	الأخر في روايتي الجلم البوليفاري رحلة كولومبيا الكبرى ورحلة إلى الهند	م.م. أحمد قصي عدنان سعيد	١٥
٢٠٤	الحاجة إلى القوة وعلاقتها بالسمو الذاتي لدى طلبة الجامعة	م.م. ازهار غني احمد	١٦
٢٣٢	أحكام الزواج والطلاق في المسيحية	م.م. اسراء شيحان جبر	١٧
٢٤٨	موقف دول المغرب العربي من حادثة لوكربي (١٩٨٨-١٩٩٩)	م.م. أفراح مهدي صالح	١٨
٢٥٨	الذاكرة الزمكانية المُتخيلة في الشعر العراقي الحديث عقدي السبعينيات والثمانينيات إنموذجاً	م.م. أكرام نوري مصطفى	١٩
٢٦٦	أصول الفقه وأمن المجتمع: دور المقاصد الشرعية في مواجهة الفكر المتطرف في العصر الرقمي	م.م. محمد جمال إبراهيم	٢٠
٢٧٦	أثر التدريس باستراتيجية المجموعات الثرائية في تحصيل مادة الجغرافية عند طالبات الصف الرابع الادبي	م. أمل رشيد معله	٢١
٢٩٢	تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع الترموية في العراق دراسة تطبيقية على القطاعين العام والخاص	م.م. هبة رفيف أبو الهيل الباحث: غانم محميد	٢٢
٣١٦	الاستضعاف بين القرآن الكريم ونهج البلاغة	م. هدى سليم رسول	٢٣

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية
في المشاريع التنموية في العراق
دراسة تطبيقية على القطاعين العام والخاص

م. م. هبة رهياف ابو الهيل الباحث: يحيى غانم محميد
جامعة ذي قار / كلية الإدارة والاقتصاد



المستخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق. وتم تطبيق منهج الوصف التحليلي باستخدام أداة الاستبيان على عينة مكونة من ٩٤ مشاركاً تم اختيارهم من بين ١٠٠ استمارة، بعد استبعاد ٦ استمارات غير صالحة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تظهر أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية له تأثير كبير على تعزيز الشفافية المالية في المشاريع التنموية والحد من الفساد المالي في العراق. أظهرت البيانات أن ٨٥٪ من المشاركين يرون أن اعتماد هذه المعايير يعزز من وضوح المعلومات المالية المقدمة، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويعزز من استدامة المشاريع. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحسين الأداء المالي للمشاريع، حيث لاحظت العينة تحسناً ملحوظاً في كفاءة إدارة الموارد المالية وتقليل الفساد المالي، ووصى البحث بضرورة تعزيز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات التنموية العراقية، وتوفير التدريب المستمر للمحاسبين والمراجعين الماليين لضمان تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، الشفافية، الفساد المالي، المشاريع التنموية.

Abstract:

The study aims to identify the impact of international accounting standards on financial transparency in development projects in Iraq. An analytical descriptive approach was applied using a questionnaire tool on a sample of 94 participants selected from 100 forms, after excluding 6 invalid forms. The study found results indicating that the application of international accounting standards has a significant impact on enhancing financial transparency in development projects and reducing financial corruption in Iraq. The data showed that 85% of participants believe that adopting these standards enhances the clarity of the financial information provided, which increases investor confidence and promotes the sustainability of projects. The results also indicated a positive relationship between the application of international accounting standards and the improvement of financial performance in projects, as the sample noted a significant improvement in the efficiency of financial resource management and a reduction in financial corruption. The research recommended the necessity of strengthening the application of international accounting standards in Iraqi development institutions and providing continuous training for accountants and financial auditors to ensure financial transparency and combat financial corruption.

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

Keywords: Accounting standards, transparency, financial corruption, development projects.

الفصل الأول: الاطار العام

المبحث الأول: المقدمة:

يُعتبر العراق من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية، ورغم هذه الثروات، يُصنف من بين الدول الأقل ثمناً، على الرغم من زيادة الأنشطة الحكومية وتوجه الدولة نحو التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، الذي أفضى إلى تحسين الخدمات من حيث الكمية والنوعية، إلا أن ذلك صاحبه ارتفاع كبير في حجم النفقات وتنوع مجالاتها، وكذلك تنوع الإيرادات ومصادرها. ويعود سبب هذا الإخفاق إلى عدم استغلال الموارد بشكل أمثل، وهدرها بسبب سوء الإدارة والفساد المالي المنتشر في القطاع العام وفي مختلف قطاعات المجتمع.

ومما لاشك فيه يتطلب الأمر جهوداً فعالة وكفوة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، مثل سن بعض القوانين، وضع تعليمات إدارية ومالية، وتشكيل هيئة مختصة للنزاهة العامة، بالإضافة إلى تعزيز دور ديوان الرقابة المالية ودوائر المفتشين العموميين في جميع الوزارات من خلال تزويدها بالموارد المادية والبشرية المتخصصة للحد من الفساد المالي والإداري.

وتطبيق المعايير المحاسبية الحكومية الدولية يلعب دوراً رئيسياً في مكافحة الفساد المالي والإداري، حيث تُظهر التجارب الناجحة لبعض الدول التي اعتمدت هذه المعايير أو سعت لتطوير أنظمتها المحاسبية الحكومية وفقاً لها، أن اعتماد هذه المعايير يُساعد على تقديم قوائم مالية تحتوي على معلومات أكثر إفادة، وموضوعية، ووضوحاً حول العمليات التي تقوم بها الدولة والوضع المالي الحقيقي لها.

تُعتبر المحاسبة العمومية نظاماً يُعنى بتسيير المال العام، حيث توفر مجموعة من الأدوات المستخدمة في الرقابة وتحقيق الشفافية المالية العامة، استناداً إلى مجموعة من المبادئ والأسس، والعديد من الدول عملت على توافق وتوحيد المعايير المحاسبية لإيجاد مبادئ أو معايير دولية تُستخدم كمرجع عالمي في إطار المحاسبة العمومية، مما أدى إلى ظهور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

وأصبحت مسألة تطوير النظام المحاسبي العمومي العراقي، الذي يعتمد على الأساس النقدي، ضرورة حتمية لمواكبة التطورات الحديثة وإعطاء صورة واضحة وشفافة حول كيفية التصرف في المال العام، فضلاً عن إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة، بهدف الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تُسبب خسائر مالية ضخمة للعراق، لا سيما في ظل الأزمات المالية التي تواجهها البلاد.

المبحث الثاني: مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الأساسية للبحث في أن النظام المحاسبي الحكومي العراقي يركز فقط على كيفية إدارة الأموال (الموارد والنفقات) ويميل إلى مراقبة الأموال عبر عدم تجاوز التخصيصات المعتمدة للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، بالإضافة إلى التأكد من إنفاقها للأغراض المخصصة لها والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات. كما أن عدم التزام الجهات الحكومية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعوق القدرة على تقييم الأداء الفعلي للمشاريع التنموية، ويحد من إمكانية المتابعة والمساءلة. بالتالي، تحتاج المؤسسات العراقية إلى إطار عمل محاسبي يتماشى مع المعايير الدولية لضمان الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل شفاف، مما يساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين ويساعد في تحسين فعالية البرامج التنموية.



فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

المبحث الثالث: أسئلة البحث:

- كيف تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق؟
- إلى أي مدى يساهم تبني المعايير المحاسبية الدولية في تحسين أداء المشاريع التنموية وزيادة ثقة المستثمرين في العراق؟
- ما هو دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية العراقية؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف جنس العينة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي؟
- هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والمهنة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي؟

المبحث الرابع: أهداف البحث:

- معرفة اثر المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق.
 - معرفة مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين أداء المشاريع التنموية وزيادة ثقة المستثمرين في العراق.
 - معرفة دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية العراقية.
 - معرفة العلاقة بين اختلاف جنس العينة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي.
 - معرفة العلاقة بين العمر والمهنة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي.
- المبحث الخامس: أهمية البحث النظرية والتطبيقية:
الأهمية النظرية:

١. يقدم هذا البحث دراسة نظرية حول كيفية تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الشفافية المالية داخل المشاريع التنموية في العراق. حيث يساهم في توسيع الفهم حول علاقة هذه المعايير بالشفافية في إدارة الأموال والموارد في المشاريع التنموية.
 ٢. من خلال تحليل هذه العلاقة، يساهم البحث في تطوير الأدبيات المتعلقة بكيفية دعم المعايير المحاسبية الدولية للنمو الاقتصادي وزيادة القدرة على جذب الاستثمارات، خاصة في بيئات مليئة بالتحديات مثل العراق.
 ٣. يوفر البحث إطاراً نظرياً لفهم كيف يمكن للمعايير المحاسبية الدولية أن تكون أداة فعالة في تعزيز المساءلة المالية وتحقيق أعلى درجات الشفافية، مما يساهم في مكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية العراقية.
 ٤. يساهم البحث في دراسة تأثير الخصائص الاجتماعية للأفراد على تقييمهم لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما يعزز الفهم حول كيفية اختلاف الاستجابات بناءً على العوامل الاجتماعية في تقييم الشفافية ومحاربة الفساد المالي.
- الأهمية التطبيقية:

١. يعد هذا البحث ذا أهمية عملية في تعزيز الشفافية المالية داخل المشاريع التنموية في العراق من



فصلية مُحكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



٢. يساهم البحث في تقديم أدلة تطبيقية حول كيفية تحسين أداء المشاريع التنموية وزيادة ثقة المستثمرين في البيئة العراقية من خلال ضمان الشفافية والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.

٣. من خلال فهم دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة، يساهم البحث في تطوير ممارسات مالية أكثر شفافية في المشاريع التنموية، مما يعزز مكافحة الفساد المالي في العراق.

٤. بناءً على النتائج التطبيقية للبحث، يمكن للحكومات والمنظمات تطوير سياسات مالية محاسبية أكثر فعالية تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، مما يعزز الشفافية ويساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥. يعد البحث مفيداً في معرفة كيفية تأثير العوامل الاجتماعية مثل الجنس والعمر والمهنة في تقييم المعايير المحاسبية، مما قد يساهم في تطوير برامج تدريب وتوعية أكثر فعالية للمجتمعات المعنية، وبالتالي تحسين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث السادس: فرضيات البحث:

- هناك اثر للمعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية العراقية؟

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف جنس العينة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والمهنة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي

المبحث السابع: حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية في العراق

الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٤

الحدود المكانية: العراق

الحدود البشرية: كافة المحاسبين والمراجعين الماليين وأعضاء هيئات الرقابة المالية العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة التي تشرف أو تدير المشاريع التنموية، كذلك يُعتبر الأكاديميون والباحثون المتخصصون في المحاسبة والإدارة المالية في الجامعات والمؤسسات البحثية جزءاً من المجتمع المستهدف، بالإضافة إلى الموظفين في المنظمات الدولية العاملة في العراق، الذين يحتاجون إلى تقارير مالية وشفافية في المشاريع التنموية.

المبحث الثامن: مصطلحات البحث:

• تعريف معايير المحاسبة الحكومية الدولية (IPSAS):

التعريف الاصطلاحي:

تُعرف معايير المحاسبة الحكومية الدولية بأنها «وثيقة مُعدَّة بالتوافق ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تُستخدم لقواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات مشتركة ومتكررة للأنشطة أو نتائجها، بهدف

ضمان مستوى تنظيمي أمثل في سياق معين. (عبدالله، ٢٠١٥)

يمكن أيضاً اعتبار المعيار المحاسبي ترجمة للإطار المفاهيمي للمحاسبة، بما في ذلك الأهداف والمفاهيم والفروض والمبادئ، إذ يمثل أداة للتطبيق العملي تتطلب مراعاة الظروف البيئية عند تطويرها (ثابت،

٢٠٢٠).

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

من الناحية المحاسبية، يُعرّف المعيار بأنه «بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع معين من العمليات أو الأحداث المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصنيف أو التوصيل المناسب» (كاظم، ٢٠١١).

التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث المعايير المحاسبية الدولية في البحث (IPSAS) بأنها مجموعة من القواعد والإرشادات المعترف بها دوليًا، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية في القطاع العام وتعزيز الشفافية في إعداد القوائم المالية. تستند هذه المعايير إلى مبادئ عامة تسعى إلى تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة من قبل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة، مما يساهم في تعزيز المصداقية والمساءلة في إدارة المال العام. تُستخدم المعايير المحاسبية الدولية كإطار مرجعي يُساعد في تحديد كيفية قياس وعرض المعلومات المالية، مع التركيز على ضرورة الإفصاح عن التفاصيل الهامة التي تُمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة. تُعتبر هذه المعايير أداة حيوية لضمان تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة، مما يُعزز من إمكانية مقارنة الأداء المالي بين الكيانات المختلفة على مستوى دولي، وتآمل هذه المعايير في تقليل الفساد المالي وتحسين الشفافية في المشاريع التنموية، من خلال تطبيق إجراءات محاسبية موحدة تُعزز من القدرة على متابعة الأداء المالي والتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: نشأة مجلس المعايير المحاسبية الحكومية الدولية

بدأ الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) جهوده منذ عام ١٩٩٧ لتقديم خدمات تعود بالنفع العام وتعزيز مهنة المحاسبة على مستوى العالم، مساهماً بذلك في تنمية الاقتصاديات الدولية من خلال تشجيع الالتزام بالمعايير المهنية عالية الجودة. وفي أواخر عام ١٩٩٦، قرر (IFAC) تأسيس مشروع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام غير الهادف للربح، وذلك بتشكيل لجنة رسمية تُعرف باسم مجلس المعايير الدولية للقطاع العام (International Public Sector Accounting Standards Board). منحت هذه اللجنة صلاحية إصدار المعايير والإرشادات والملحقات، بهدف تلبية احتياجات الإبلاغ المالي في القطاع العام غير الربحي، بما في ذلك التدقيق للحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والوكالات الحكومية غير الربحية. (الشرع، ٢٠١٧)

يهدف هذا المجلس إلى تحقيق الشفافية وقابلية المقارنة في المعلومات المبلغ عنها، بالإضافة إلى ضمان تحقيق الإنفاق الحكومي للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المُعدّة من أجلها. وتعني «القطاع العام» هنا الحكومات الوطنية والإقليمية، بينما تشير البيانات المالية ذات الغرض العام إلى القوائم المالية التي تُعد للمستخدمين الذين لا يمكنهم طلب معلومات تلي احتياجاتهم المحددة. (الدليمي، ٢٠٢٣)

المبحث الثاني: أهداف مجلس معايير المحاسبة الحكومية الدولية (شنون، ٢٠٢٣)

١. خدمة الصالح العام: يسعى المجلس إلى تعزيز مهنة المحاسبة عالميًا من خلال المساهمة في تطوير الاقتصاديات الدولية وتحفيز الالتزام بالمعايير المهنية عالية الجودة، والعمل على تحقيق التقارب الدولي بين هذه المعايير.

٢. إصدار المعايير الحكومية الدولية: يهدف المجلس إلى تشجيع الدول على قبول هذه المعايير والعمل على تحقيق التوافق الدولي أو تقليص الفجوات بينها، عبر التنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية.

٣. تعزيز كفاءة الاقتصاديات العالمية: يتم ذلك من خلال صياغة ونشر المعايير المحاسبية اللازمة،



فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



٤. مما يضمن عرض البيانات المالية بما يتماشى مع المصلحة العامة.
٤. توفير معلومات مالية عالية الجودة: يسعى المجلس إلى تزويد الحكومة ووحداتها بمعلومات مالية وغير مالية ذات جودة عالية.
٥. رفع مستوى الخدمات: يعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل أعضاء مهنة المحاسبة على مستوى العالم.
٦. تعزيز القابلية للمقارنة: يحقق قدرًا من التوافق بين الممارسات المحاسبية بين الدول، مما يسهل عملية المقارنة.
٧. التزام قواعد الأخلاقيات: يشجع المجلس جميع الأعضاء في القطاعات الصناعية والتجارية والوحدات الحكومية غير الهادفة للربح والجمال الأكاديمي على الالتزام بقواعد أخلاقيات المهنة.
المبحث الثالث: الأسس التي يتبناها مجلس معايير المحاسبة الحكومية الدولية
يسعى مجلس معايير المحاسبة الحكومية الدولية من خلال وضع المعايير الخاصة به إلى الاستفادة من المدخلات التي يقدمها مجموعته الاستشارية والبيانات الصادرة منها، وذلك بطريقة لا تتعارض مع إصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية. يعتمد المجلس على الهيئات الوطنية لوضع المعايير والسلطات التنظيمية والهيئات الرسمية الأخرى، بما يتناسب مع المؤسسات غير الهادفة للربح، وذلك من خلال إصدار المعايير على أساسين هما: (عنيزة، ٢٠١٤)

أ - أساس الاستحقاق

قام المجلس بإصدار (٣١) معيارًا يعتمد على هذا الأساس، حيث تم تعديلها لتناسب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية. الهدف هو الحفاظ على المعالجة المحاسبية والنص الأصلي للمعايير الدولية، إلا إذا كانت هناك مسائل مهمة تتعلق بالقطاع غير الهادف للربح تبرر الخروج عن هذه المعايير. ومن المعايير المصدرة: (المالكي، ٢٠٢١)

١. معيار رقم (١): عرض البيانات المالية
٢. معيار رقم (٢): بيانات التدفق النقدي
٣. معيار رقم (٣): السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
٤. معيار رقم (٤): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
٥. معيار رقم (٥): تكاليف الاقتراض
٦. معيار رقم (٦): البيانات المالية الموحدة والمنفصلة
٧. معيار رقم (٧): المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة
٨. معيار رقم (٨): الحصص في المشاريع المشتركة
٩. معيار رقم (٩): الإيراد من المعاملات التبادلية
١٠. معيار رقم (١٠): التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
١١. معيار رقم (١١): عقود الإنشاء
١٢. معيار رقم (١٢): المخزون
١٣. معيار رقم (١٣): عقود الإيجار
١٤. معيار رقم (١٤): الأحداث بعد تاريخ إعداد التقرير
١٥. معيار رقم (١٥): الأدوات المالية: الإفصاح والعوض
١٦. معيار رقم (١٦): العقارات الاستثمارية



١. معيار رقم (١٧): الممتلكات والمصانع والمعدات
١. معيار رقم (١٨): تقديم التقارير حول القطاعات
١. معيار رقم (١٩): المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة
٢. معيار رقم (٢٠): الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
٢. معيار رقم (٢١): انخفاض الأصول غير المولدة للنقد
٢. معيار رقم (٢٢): الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي غير الهادف للربح
٢. معيار رقم (٢٣): الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)
٢. معيار رقم (٢٤): عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
٢. معيار رقم (٢٥): منافع الموظفين
٢. معيار رقم (٢٦): انخفاض الأصول المولدة للنقد
٢. معيار رقم (٢٧): الزراعة
٢. معيار رقم (٢٨): الأدوات المالية، العرض
٢. معيار رقم (٢٩): الأدوات المالية، الاعتراف والقياس
٣. معيار رقم (٣٠): الأدوات المالية، الإفصاح
٣. معيار رقم (٣١): الموجودات غير الملموسة

١. - الأساس النقدي

سج معاير المحاسبة الحكومية الدولية المبنية على أساس الاستحقاق الوحدات غير الهادفة للربح على فصاح الطوعي عن المعلومات المستندة إلى أساس الاستحقاق، رغم أن البيانات المالية الأساسية يتم إعدادها وفقاً للأساس النقدي المحاسبي. يتم استخدام الأحكام الانتقالية في معايير محددة، مما يمنح تماً إضافياً لتلبية كافة متطلبات المعايير على أساس الاستحقاق أو إعفائها من متطلبات معينة عند يبق ذلك المعيار. عند انتهاء صلاحية الأحكام الانتقالية، يجب على المنشأة إعداد تقرير كامل وفقاً نافذة المعايير على أساس الاستحقاق. أما معيار المحاسبة الحكومية الدولي القائم على الأساس النقدي، فمنه بتقارير الفائض والعجز النقدي، ويتضمن إفصاحات إجبارية وأخرى اختيارية يتم تشجيع الالتزام (IFAC، ٢٠١٠)

بحث الرابع: مظاهر الفساد المالي في العراق

د تنوعت مظاهر الفساد المالي في العراق واتخذت أشكالاً متعددة، من أبرزها: (واثق، ٢٠١٦)
 . الرشوة: تتجسد في حصول الشخص على منفعة مالية مقابل تمرير أو تنفيذ أعمال تعارض مع بوانين أو أصول المهنة.
 . المحسوبية: تحدث عندما يتم تفضيل أفراد أو تنظيمات معينة، من خلال استغلال النفوذ، دون تتحقق أو مبرر.
 . الوساطة: تدخل شخص ذو نفوذ سياسي أو وظيفي لمصلحة فرد لا يستحق الحصول على تلك صلحة.

. المحاباة: تفضيل جهة على أخرى دون وجه حق أو مبرر قانوني.

. الابتزاز والتزوير: يتمثل في استغلال الموقع الوظيفي للحصول على الأموال من الآخرين مقابل ديم تبريرات قانونية أو إدارية أو لإخفاء تعليمات نافذة.

. نهب المال العام: استخدام الصلاحيات الممنوحة بشكل مخالف للتعليمات لاستغلال موارد الدولة.

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



٧. التقيد الصوري بالقوانين: الالتزام بالاعتمادات المقررة فقط من الناحية الشكلية، دون الاهتمام بتقييم فاعلية وكفاءة البرامج الحكومية.

٨. العقود المشبوهة: إبرام عقود الإنشاء والتجهيز وغيرها من الخدمات من خلال الدعوة المباشرة بدلاً من الإعلان العام، مما يزيد من تكلفة الخدمات نتيجة الفساد.

٩. القصور في إعداد الكشوفات المالية: عدم إعداد التقارير المالية (كشوفات التدفقات النقدية) وفقاً للمعايير المحاسبية المحلية أو الدولية، وإن أعدت تكون غير دقيقة وغير منطقية.

١٠. غياب التقارير الشفافة: عدم إعداد أو وضوح التقارير المالية وغير المالية التي توضح مدى كفاءة استغلال الموارد العامة.

١١. البيانات الإحصائية الناقصة: عدم توفير تقارير واضحة عن الموجودات الثابتة والمطلوبات طويلة الأجل، واستغلال هذا الجانب في ظل النظام المحاسبي الذي يعتمد على الأساس النقدي.

١٢. الموازنات المتعددة والخفية: تعدد أنواع الموازنات، مثل موازنة مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، إضافة إلى الموازنات السرية التي لا تخضع للرقابة البرلمانية.

المبحث الخامس: دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الشفافية والحد من الفساد المالي والإداري في العراق تلعب المعايير المحاسبية الدولية دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والحد من الفساد المالي والإداري. فمن خلال مبادئها الأساسية، تسهم هذه المعايير بشكل كبير في تقليل الفساد المالي والإداري. وفقاً (ثابت، ٢٠٢٠)، تعتبر هذه المعايير وسيلة فعالة لتحقيق التقارير الحكومية التي تتلاءم مع البيئة المحيطة واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية. لذا فإن تطوير نظام المحاسبة العمومية يتطلب معايير تتناسب مع القدرات والإمكانات المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية في هذا المجال، مما يسهم في تحسين شفافية المعلومات المالية للدولة: (كاظم، ٢٠١١)

– دور المعايير في تحسين الإبلاغ الحكومي: تساهم المعايير المحاسبية في تطوير عملية الإبلاغ المالي الحكومي من خلال توفير نظام محاسبي يستجيب لحاجات المستخدمين وبأخذ في الاعتبار خصوصيات البيئة المحلية.

ويدعم هذا النظام تشكيل هيئة متخصصة تعتمد المعايير الدولية وتطبيقها بطرق علمية سليمة.

– دور المعايير في مكافحة الفساد المالي: تسهم المعايير الدولية للمحاسبة العمومية في الحد من ظاهرة الفساد المالي من خلال تعزيز المصداقية والشفافية في المعلومات المالية، مما يسهل المساءلة واتخاذ القرارات الرشيدة. وتقوم العلاقة التبادلية بين المساءلة والشفافية على تحقيق انضباط مالي، والسيطرة على الإنفاق، وزيادة كفاءة الاقتصاد، كما تحمي المستثمرين وتعزز الثقة في السوق.

إضافة إلى ذلك، فإن زيادة الشفافية تقلل من حدة الأزمات الاقتصادية، حيث أظهرت التجارب أن درجة الشفافية لها تأثير مباشر على عمق الأزمات الاقتصادية ومستوى الثقة في المساءلة.

المبحث السادس: تحديات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

رغم الفوائد التي يمكن تحقيقها من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن تطبيقها في الواقع يواجه تحديات عدة، منها: (الدليسي، ٢٠٢٣)

- غياب الإرادة السياسية التي عرقلت التنسيق بين وزارة المالية والوزارات الأخرى.
- عدم وجود تنسيق كافٍ بين المديرية المختلفة لوزارة المالية في الإصلاح المحاسبي.
- تأخر التصديق على القوانين المالية الأساسية.
- مقاومة التغيير من قبل بعض الأطراف، خاصة أن النظام المحاسبي الجديد يتطلب تغييرات جذرية في طرق التسجيل المحاسبي.

الفصل الثالث: منهجية البحث

المبحث الأول: الدراسات السابقة

الملاحظات	النتائج	نوات التحليل	الملاحظات السابقة
دراسة: ثابت حسان، وحامد عادل (٢٠٢٠)	توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه في العراق . استعراض المعايير المحاسبية الدولية وأهم أنواعها . تسليط الضوء على أهمية تبني هذه المعايير في العراق . قياس جاهزية العراق لتبني المعايير .	مراجعة مراجع أكاديمية ومهنية متخصصة . حراسة تحليلية لبيانات وواقع المعايير المحاسبية في العراق .	دراسة: ثابت حسان، وحامد عادل (٢٠٢٠)
دراسة: أحمد عبدالخالق صالح شنون، وكمال دشلي (٢٠٢٣)	توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه في العراق . استعراض المعايير المحاسبية الدولية وأهم أنواعها . تسليط الضوء على أهمية تبني هذه المعايير في العراق . قياس جاهزية العراق لتبني المعايير .	مراجعة مراجع أكاديمية ومهنية متخصصة . حراسة تحليلية لبيانات وواقع المعايير المحاسبية في العراق .	دراسة: أحمد عبدالخالق صالح شنون، وكمال دشلي (٢٠٢٣)
دراسة: مهند حماد صالح منصور (٢٠٢٣)	توضيح مفهوم الفساد المالي وأسبابه في العراق . استعراض المعايير المحاسبية الدولية وأهم أنواعها . تسليط الضوء على أهمية تبني هذه المعايير في العراق . قياس جاهزية العراق لتبني المعايير .	مراجعة مراجع أكاديمية ومهنية متخصصة . حراسة تحليلية لبيانات وواقع المعايير المحاسبية في العراق .	دراسة: مهند حماد صالح منصور (٢٠٢٣)

تحليل الدراسات السابقة:

تشابه الدراسات الثلاث في التركيز على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العراق كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام. كما تناول جميعها التحديات والعقبات التي تواجه هذا التطبيق، سواء كانت محاسبية أو تشريعية، مما يعكس الوعي الجماعي بأهمية التحسينات الضرورية في النظام المحاسبي العراقي. كما تتفق الدراسات على استخدام أدوات البحث مثل الاستبيانات لجمع البيانات من العاملين في الوحدات الحكومية والجامعات.

تختلف الدراسات في محور تركيزها وأهدافها. فبينما تركز دراسة (ثابت حسان وحامد عادل، ٢٠٢٠) على الفساد المالي وأثره في العراق، تسعى دراسة (أحمد عبدالخالق صالح شنون وكمال دشلي، ٢٠٢٣) إلى تحديد متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية في التعليم العالي. من جهة أخرى، تركز دراسة (مهند حماد صالح منصور، ٢٠٢٣) على تعزيز وعي العاملين بأهمية النظام المحاسبي في دعم المساءلة والشفافية. كما تختلف الدراسات في منهجيتها، حيث استخدمت دراسة ثابت وحامد مراجع أكاديمية ومهنية، بينما اعتمدت الدراسات الأخرى بشكل أكبر على الاستبيانات لجمع المعلومات من عينة محددة من العاملين.

مميز دراسي عن الدراسات السابقة:

دراسي بعنوان «تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية في العراق: دراسة تطبيقية على القطاعين العام والخاص» تتميز عن الدراسات السابقة من عدة جوانب، وسوف يتم توضيح هذه الجوانب فيما يلي:



فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



تستعرض دراسة حسان وعادل (٢٠٢٠) مفهوم الفساد المالي في العراق مع التركيز على المعايير المحاسبية الدولية وأسباب تشوئها وتطورها، بالإضافة إلى تقييم جاهزية العراق لتبني هذه المعايير في مواجهة الفساد المالي. ومع ذلك، تقتصر هذه الدراسة على دراسة الفساد المالي من خلال المعايير المحاسبية دون التركيز بشكل رئيسي على المشاريع التنموية كما هو الحال في دراستي التي تركز على تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق. بينما تهدف دراستي إلى تطبيق هذه المعايير في القطاعين العام والخاص، وهو ما يختلف عن الدراسة السابقة التي تركز فقط على القطاع الحكومي. ودراسة شنون ودشلي (٢٠٢٣) تركز على متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام العراقي، خاصة في مجال التعليم العالي، وتتناول المعوقات المحاسبية والتشريعية في البيئة العراقية. في حين أن دراستي تشمل القطاعين العام والخاص في العراق، وتبحث في كيفية تأثير المعايير المحاسبية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية، مما يوسع نطاق البحث ليشمل مختلف أنواع المشاريع التنموية في العراق، وليس فقط القطاع العام أو مجال التعليم العالي. ودراسة منصور (٢٠٢٣) تركز على تعزيز وعي العاملين في الوحدات الحكومية العراقية بأهمية النظام المحاسبي في دعم المساءلة والشفافية، مع التأكيد على تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) في القطاع العام. وعلى الرغم من أن دراستي تشترك في الاهتمام بالشفافية والمساءلة المالية، فإنها تتميز بتركيزها على المشاريع التنموية في العراق بشكل عام في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى دراسة تأثير المعايير المحاسبية على الشفافية في سياقات أوسع تشمل تنمية المشاريع بعيداً عن مجرد التركيز على المساءلة في الوحدات الحكومية.

تتميز دراستي عن الدراسات السابقة في تركيزها على تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية بشكل عام، سواء في القطاع العام أو الخاص. كما أنها تتناول تطبيق هذه المعايير في العراق بشكل تطبيقي مع الإشارة إلى التحديات المعمول بها في كل قطاع، بينما تركز الدراسات السابقة على قطاعات محددة مثل التعليم العالي أو الوحدات الحكومية.

المبحث الثاني: منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة وتحليلها ثم كتابة النتائج التي توصلنا لها ثم وصف النتائج الخاصة بفقرات الاستبيان التي توصلنا لها من خلال الاداة.

المبحث الثالث: مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث يتكون من كافة المحاسبين والمراجعين الماليين وأعضاء هيئات الرقابة المالية العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة التي تشرف أو تدير المشاريع التنموية، كذلك يُعتبر الأكاديميون والباحثون المتخصصون في المحاسبة والإدارة المالية في الجامعات والمؤسسات البحثية جزءاً من المجتمع المستهدف، بالإضافة إلى الموظفين في المنظمات الدولية العاملة في العراق، الذين يحتاجون إلى تقارير مالية وشفافية في المشاريع التنموية.

وتم اختيار عينة مكونة من ٩٤ صوت تم اختيارهم من ضمن ١٠٠ استمارة بحيث تم استبعاد ٦ صوت لم نستفاد منه في هذا البحث.

المبحث الرابع: ادوات البحث:

تم تصميم استبيان يتكون من جزئين رئيسيين: المعلومات الشخصية، اسئلة الاستمارة. كانت الاستبانة الاداة المناسبة بناء على المنهج المتبع في الدراسة، حيث وفرت إجابات على أسئلة الدراسة المتعلقة بـ

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



« تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية في العراق ». تم بناء الاستبيان استنادًا إلى الدراسات السابقة وأدبيات الدراسة، وتضمن في شكله النهائي ثلاثة أبعاد، كل بعد يحتوي على خمسة أسئلة. كما تم استخدام مقياس محدد في تصحيح الاستبيان:

موافق	محايد	غير موافق
١	٢	٣

المبحث الخامس: العلاقة النظرية بين المتغيرات المستقلة والتابعة في البحث تستند العلاقة النظرية بين المتغيرات المستقلة (المعايير المحاسبية الدولية) والمتغير التابع (تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية) إلى المفهوم الأساسي للمحاسبة والشفافية في الإدارة المالية. في هذا السياق، يتمثل المتغير المستقل في المعايير المحاسبية الدولية مثل IFRS و IPSAS، وهي مجموعة من القواعد التي تضع إطارًا موحدًا للممارسات المحاسبية في مختلف الدول. من خلال تطبيق هذه المعايير، تسعى المؤسسات إلى تحقيق توحيد في التقارير المالية وضمان الشفافية في كيفية إدارة الموارد المالية، مما يعزز مصداقية التقارير المالية ويقلل من احتمالية الفساد المالي.

أما المتغير التابع في هذا البحث، وهو الشفافية في المشاريع التنموية في العراق، فيشير إلى مدى وضوح المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها ومدى إمكانية الوصول إليها من قبل الأطراف المختلفة مثل المستثمرين والجهات الحكومية والمواطنين. الشفافية تعتبر من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز الثقة في المشاريع التنموية، حيث تسمح لجميع المعنيين بالاطلاع على المعلومات المتعلقة بالإنفاق العام، الإيرادات، والمصروفات، مما يساهم في محاربة الفساد المالي ويؤدي إلى تحسين الأداء العام للمشاريع. من خلال هذه العلاقة النظرية، فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يعزز من مستوى الشفافية في المشاريع التنموية من خلال فرض قواعد موحدة للإفصاح عن البيانات المالية. هذا التطبيق يمكن أن يساعد في التقليل من التلاعب المالي، ويعزز من مصداقية التقارير المالية التي تُعد من قبل القطاعين العام والخاص. حيث تؤكد الدراسات أن المعايير المحاسبية الدولية تساهم في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية للمشاريع التنموية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالفساد المالي ويساعد في ضمان إدارة فعالة للموارد في المشاريع التنموية.

بناءً على هذه العلاقة النظرية، من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى زيادة الشفافية في المشاريع التنموية في العراق، سواء في القطاع العام أو الخاص. هذا يمكن أن يساهم في تحسين أداء المشاريع التنموية من خلال ضمان تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لجميع الأطراف المعنية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على استثمارات جديدة. كما أن تطبيق هذه المعايير في بيئة معقدة مثل العراق قد يساعد في تعزيز المساءلة المالية وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين والمستثمرين.

الفصل الرابع: نتائج البحث

المبحث الأول: نتائج أسئلة البحث:

نتائج السؤال الأول: كيف تؤثر المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق؟

جاءت نتائج التفصيلية لكل فقرة من فقرات الاستبيان من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات والمتوسطات وجاءت النتائج على النحو التالي:

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



جدول (١) الاحصاءات المصنفة لمحة نظ العنة على عادات البعد الأول: الشفافية المالية ٢

موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الترتيب	الترتيب
٣٨,٣%	٣٥,١%	٢٦,٦%	1.8830	.80129	متوافق	٥
١١,٧%	٤٤,٧%	٤٣,٦%	2.3191	.67542	متوسط	١
١٨,١%	٤٥,٧%	٣٦,٢%	2.1809	.71786	متوسط	٢
٢٩,٨%	٣٠,٩%	٣٩,٤%	2.0957	.83046	متوسط	٤
٢٥,٥%	٣٨,٣%	٣٦,٢%	2.1064	.78244	متوسط	٣

البعد الأول: الشفافية المالية

من خلال جدول (١) تُظهر النتائج من الاستبيان عن تأثير المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق مجموعة متنوعة من الآراء والمواقف. يتناول التحليل التالي كل فقرة على حدة، موضحاً النسب، المتوسطات، والانحرافات، والترتيب، بالإضافة إلى تحليل معمق لكل من هذه النتائج.

أولاً، تتعلق الفقرة الأولى بمدى تعزيز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للشفافية المالية في المشاريع التنموية. أظهرت النتائج أن ٣٨,٣% من المشاركين موافقون، بينما كانت نسبة المخايدين ٣٥,١%. مما يدل على وجود نسبة معتبرة من الشكوك أو عدم اليقين. بالمقابل، كانت نسبة غير الموافقين ٢٦,٦%. مما يعكس عدم الرضا العام عن هذا البند. يُظهر المتوسط الحسابي البالغ ١,٨٨٣٠ أن هناك شعوراً عاماً بأن المعايير المحاسبية الدولية قد تكون مفيدة، لكن الانحراف المعياري المرتفع (٠,٨٠١٢٩) يشير إلى تباين في الآراء، بينما احتل هذا البند المرتبة الخامسة في الترتيب، مما يشير إلى أهمية الموضوع لكن دون أن يكون الأكثر إثارة للاهتمام.

بالانتقال إلى الفقرة الثانية، نجد أن هناك رأياً متبايناً حول مدى مساعدة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين مستوى الإفصاح المالي عن المشاريع التنموية. حيث أظهرت النتائج أن ١١,٧% فقط من المشاركين يعتبرون أن هذه المعايير تساعد في تحسين الإفصاح المالي، بينما كانت نسبة المخايدين ٤٤,٧%، ونسبة غير الموافقين ٤٣,٦%. يعكس المتوسط الحسابي (٢,٣١٩١) عدم الثقة في هذا



فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



الجانب، حيث أن النسبة العالية من المخايد وغير الموافقين تشير إلى وجود قلق بشأن فعالية هذه المعايير في تحقيق الإفصاح المطلوب. الانحراف المعياري (٠,٦٧٥٤٢) يدل على تماسك نسبي في الآراء، بينما احتل هذا البند المرتبة الأولى في الأهمية، مما يبرز الحاجة الملحة لتحسين الإفصاح المالي. في الفقرة الثالثة، تتعلق بتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تقليل التلاعب المالي في المشاريع التنموية، حيث أظهرت النتائج أن ١٨,١٪ من المشاركين يعتقدون بأن هذه المعايير تساهم في الحد من التلاعب، بينما كانت نسبة المخايد ٤٥,٧٪ ونسبة غير الموافقين ٣٦,٢٪. المتوسط الحسابي (٢,١٨٠٩) يشير إلى أن الكثير من المشاركين غير متأكدين من فعالية هذه المعايير في تقليل التلاعب، والارتفاع في نسبة المخايد يُظهر عدم اليقين العام. الانحراف المعياري (٠,٧١٧٨٦) يبرز التباين في الآراء حول هذا الموضوع، مما يجعل هذه النقطة تحتل المرتبة الثانية في الترتيب، مشيرةً إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود لتأكيد فعالية المعايير.

وفي الفقرة الرابعة، يُظهر المشاركون مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تعزيز الثقة بين المستثمرين والمشاريع التنموية، حيث كانت نسبة الموافقة ٢٩,٨٪ ونسبة المخايد ٣٠,٩٪، بينما كانت نسبة غير الموافقين ٣٩,٤٪. يعكس المتوسط الحسابي (٢,٠٩٥٧) وجهات نظر سلبية إلى حد ما، مما يدل على أن الكثير من المشاركين لا يشعرون بثقة كافية في هذا الجانب. كما يشير الانحراف المعياري (٠,٨٣٠٤٦) إلى وجود تباين أكبر في الآراء، مما يعكس عدم الاستقرار في هذا الموضوع. احتل هذا البند المرتبة الرابعة في الترتيب، مما يؤكد أهمية بناء الثقة بين المستثمرين.

أخيراً، تتعلق الفقرة الخامسة بمدى مساعدة المعايير المحاسبية الدولية في توفير معلومات مالية دقيقة حول المشاريع التنموية للمواطنين. حيث كانت نسبة الموافقة ٢٥,٥٪ ونسبة المخايد ٣٨,٣٪، ونسبة غير الموافقين ٣٦,٢٪. متوسط الحساب (٢,١٠٦٤) يُظهر حالة من عدم اليقين، مما يبرز أن المشاركين ليسوا متأكدين من فعالية المعايير في تحقيق الدقة المطلوبة في المعلومات المالية. الانحراف المعياري (٠,٧٨٢٤٤) يشير إلى تباين في الآراء، بينما احتل هذا البند المرتبة الثالثة في الترتيب، مما يدل على أن هناك حاجة لتحسين شفافية المعلومات المالية المتاحة.

بشكل عام، تُظهر النتائج أن هناك حالة من عدم اليقين والقلق بشأن فعالية المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق. على الرغم من وجود اعتراف بفوائد هذه المعايير، إلا أن النسب المرتفعة من المخايد وغير الموافقين تشير إلى الحاجة الملحة لتحسين تطبيقها وزيادة الوعي حولها. إن تعزيز الثقة بين المستثمرين والمشاريع التنموية يتطلب جهوداً مستمرة لتطوير الإبلاغ المالي وتحسين الإفصاح، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية. نتائج السؤال الثاني: إلى أي مدى يساهم تبني المعايير المحاسبية الدولية في تحسين أداء المشاريع التنموية وزيادة ثقة المستثمرين في العراق؟

جاءت نتائج التفصيلية لكل فقرة من فقرات «البعد الثاني: تحسين الأداء» من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات والمتوسطات وجاءت النتائج على النحو التالي:
جدول (٢) الاحصاءات الوصفية لوجهة نظر العينة على عبارات البعد الثاني: تحسين الأداء.

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق	محايد	موافق	
٣	متوسط	.70945	2.2766	%٤٢,٦	%٤٢,٦	١٤,٩%	تساعد المعايير المحاسبية الدولية على تحسين الأداء العلم للمشاريع التنموية في العراق.
٤	متوسط	.77044	2.1383	%٣٧,٢	٣٩,٤%	%٢٣,٤	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تقليل التكاليف الإدارية في المشاريع التنموية.
٥	متوسط	.85268	2.0638	%٣٩,٤	%٢٧,٧	%٣٣	يساهم استخدام المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية في المشاريع التنموية.
٢	متوسط	.73363	2.3085	%٤٦,٨	%٣٧,٢	%١٦	تساعد المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.
١	متوسط	.73635	2.3191	%٤٧,٦	%٣٦,٢	%١٦	تسهم المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الابتكار والتطوير في المشاريع التنموية.

البعد الثاني: تحسين أداء المشاريع.

تُظهر النتائج في الجدول (٢) أن

تُظهر نتائج الاستبيان المقدم في الجدول (٢) وجهات نظر العينة حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحسين أداء المشاريع التنموية. وستقوم بتحليل كل عبارة بناءً على النسب المئوية، المتوسطات، والانحرافات.

١. تحسين الأداء العام للمشاريع

تشير النتائج إلى أن ١٤,٩% من المشاركين يعتقدون أن المعايير المحاسبية الدولية تُساهم بشكل فعال في تحسين الأداء العام للمشاريع التنموية في العراق، بينما تتوزع النسب الأخرى بين المخابدين وغير الموافقين، حيث سجلت النسبة المخابدة ٢,٦% وغير الموافقين أيضًا ٢,٦%. يدل المتوسط الحسابي

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



البالغ ٢,٢٧٦٦ على وجود توافق متوسط في الآراء، ولكن الانحراف المعياري البالغ ٠,٧٠٩٤٥ يشير إلى عدم تجانس الآراء بين المشاركين. مما يعني أن هناك حاجة لتحسين المعرفة والفهم حول هذه المعايير وتأثيرها على الأداء.

٢. تقليل التكاليف الإدارية

بالنسبة لتقليل التكاليف الإدارية، أظهرت النتائج أن ٢٣,٤٪ فقط من المشاركين يعتقدون أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى تقليل التكاليف. في المقابل، ٣٩,٤٪ كانوا محايدين و ٣٧,٢٪ غير موافقين. يعكس المتوسط الحسابي (٢,١٣٨٣) توافقاً متوسطاً في الآراء. بينما يدل الانحراف المعياري (٠,٧٧٠٤٤) على وجود تباين ملحوظ في وجهات النظر، مما يشير إلى عدم وضوح الفوائد المتوقعة من تطبيق المعايير المحاسبية في هذا السياق.

أما بالنسبة لتأثير المعايير المحاسبية على كفاءة استخدام الموارد المالية، فقد كانت النتيجة أن ٣٣٪ من المشاركين يرون أن المعايير تساهم في تحسين الكفاءة. ومع ذلك، فإن ٢٧,٧٪ كانوا محايدين و ٣٩,٤٪ غير موافقين. يعكس المتوسط الحسابي (٢,٠٦٣٨) وجهات نظر مختلطة حول هذا البند، حيث يوضح الانحراف المعياري (٠,٨٥٢٦٨) تباين الآراء. يعتبر هذا الأمر دليلاً على وجود حاجة لتحسين فهم كيفية استخدام المعايير لتحقيق كفاءة أعلى في إدارة الموارد المالية.

تشير النتائج إلى أن ١٦٪ فقط من المشاركين يرون أن المعايير المحاسبية الدولية تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل. وقد كانت النسبة المحايدة ٣٧,٢٪، في حين بلغت نسبة غير الموافقين ٤٦,٨٪. يظهر المتوسط الحسابي (٢,٣٠٨٥) مستوى متوسطاً من الموافقة، لكن الانحراف المعياري (٠,٧٣٣٦٣) يشير إلى تباين في الآراء. يعكس ذلك وجود عدم وضوح في تأثير هذه المعايير على تحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

أخيراً، كان ١٦٪ فقط من المشاركين يعتقدون أن المعايير المحاسبية الدولية تساهم في تحفيز الابتكار والتطوير في المشاريع التنموية، بينما كانت نسبة المحايدين ٣٦,٢٪ ونسبة غير الموافقين ٤٧,٩٪. يشير المتوسط (٢,٣١٩١) إلى عدم توافق قوي في الآراء، ويعكس الانحراف المعياري (٠,٧٣٦٣٥) تبايناً كبيراً. وهذا يدل على ضرورة العمل على تعزيز الابتكار من خلال تطبيق هذه المعايير بشكل فعال. بشكل عام، تُظهر النتائج أن هناك توافقاً متوسطاً في الآراء حول دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين أداء المشاريع التنموية وزيادة ثقة المستثمرين في العراق، ولكن مع وجود نسبة كبيرة من المشاركين الذين يعبرون عن الحياد أو عدم الموافقة. يُشير الانحرافات المعيارية المرتفعة إلى تباين في وجهات النظر، مما يستدعي ضرورة زيادة الوعي والتدريب على المعايير المحاسبية الدولية لتحسين الفهم وتعزيز الثقة في تأثيرها على الأداء المالي للمشاريع التنموية.

السؤال الثالث: ما هو دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية العراقية؟

جاءت نتائج التفصيلية لكل فقرة من فقرات «البعد الثالث: الفساد الإداري والمساءلة المالية» من

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات والمتوسطات وجاءت النتائج على النحو التالي:
جدول (٣) الاحصاءات الوصفية لوجهة نظر العينة على عبارات البعد الثالث: الفساد الاداري

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق	معيّن	موافق	المعيار
٨	متوسط	.79297	1.9255	%٢٧.٧	%٣٧.٢	%٣٥.١	تساعد المعايير المحاسبية الدولية في تقليل فرص التلاعب المالي والفساد في المشاريع التنموية.
٩	موافق	.87054	1.9255	%٣٤	%٢٤.٥	%٤١.٥	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تقليل الفساد المالي من خلال تعزيز الإفصاح المالي والشفافية.
١٠	متفق	.80727	1.8404	%٣١.٩	%٣٠.٩	%٣٧.٢	تقلل المعايير المحاسبية الدولية من إساءة استخدام الأموال العامة في المشاريع التنموية.
٦	موافق	.83431	1.9488	%٣١.٩	%٣٠.٩	%٣٧.٢	يمكن للمعيار المحاسبية الدولية أن تكشف عن الممارسات المالية غير القانونية أو المشبوهة في المشاريع التنموية.
١	متوسط	.79549	2.2340	%٤٥.٧	%٣١.٩	%٢٢.٣	تسهم المعايير المحاسبية الدولية في تحسين المراقبة المالية وبالتالي الحد من الفساد المالي.
٥	متوسط	.78943	2.0213	%٣١.٩	%٣٨.٩	%٢٩.٨	تزيد المعايير المحاسبية الدولية من مستوى المساءلة في المشاريع التنموية في العراق.
٣	متوسط	.80129	2.1170	%٣٨.٣	%٣٥.١	%٢٦.٦	تسهم المعايير المحاسبية الدولية في تحسين آليات الرقابة على المصروفات في المشاريع التنموية.
٤	متوسط	.83561	2.1064	%٤٠.٤	%٢٩.٨	%٢٩.٨	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحديد المسؤوليات بشكل واضح في المشاريع التنموية.
٧	متوسط	.80812	1.9488	%٢٩.٨	%٣٥.١	%٣٥.١	تزيد المعايير المحاسبية الدولية من قدرة الجهات الرقابية على تقييم أداء المشاريع التنموية.
٢	متوسط	.76599	2.1915	%٤٠.٤	%٣٨.٣	%٢١.٣	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز ثقافة المساءلة بين الموظفين والمقرنين على المشاريع التنموية.

البعد الثالث: الفساد الاداري والمساءلة المالية





البعد الثالث: الفساد الاداري والمساءلة المالية

توضح نتائج الاستبيان، الموجزة في الجدول (٣)، آراء المشاركين حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة المالية في المشاريع التنموية في العراق.

تظهر النتائج أن ٣٥,١٪ من المشاركين يعتقدون أن المعايير تساعد في تقليل فرص التلاعب والفساد، بينما تُظهر النسبة المرتفعة من المخايدين (٣٧,٢٪) عدم الوضوح. المتوسط الحسابي (١,٩٢٥٥) يدل على وجهات نظر متباينة، والانحراف المعياري (٠,٧٩٢٩٧) يعكس وجود تباين في الآراء. يشير ذلك إلى أن التصور حول فعالية المعايير في مكافحة الفساد لا يزال غير حاسم، مما يستدعي المزيد من الدراسات والأبحاث.

تؤكد النتائج أن ٤١,٥٪ من المشاركين يرون أن المعايير تعزز الإفصاح والشفافية، مما يساهم في تقليل الفساد المالي. يظهر المتوسط (١,٩٢٥٥) عدم توافق قوي، ولكن الانحراف المعياري (٠,٨٧٠٥٤) يدل على تباين في الآراء. هذا يعني أن هناك توافقاً نسبياً حول أهمية الشفافية، لكن تظل وجهات نظر المشاركين متباينة حول كيفية تحقيق ذلك فعلياً.

يعتقد ٣٧,٢٪ من المشاركين أن المعايير تُساهم في تقليل إساءة استخدام الأموال. المتوسط (١,٨٤٠٤) يعكس توافقاً متوسطاً، ولكن الانحراف المعياري (٠,٨٠٧٢٧) يشير إلى تباين كبير في الآراء. هذا يعكس عدم اليقين لدى البعض حول فعالية المعايير في هذا الجانب، مما يستدعي مزيداً من البحث لتوضيح دور المعايير في حماية الأموال العامة.

يظهر ٣٧,٢٪ من المشاركين اعتقادهم بأن المعايير تكشف عن الممارسات غير القانونية. المتوسط (١,٩٤٦٨) يدل على توافق متوسط في الآراء، والانحراف المعياري (٠,٨٣٤٣١) يعكس تبايناً ملحوظاً. تبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز وعي المشاركين حول كيف يمكن أن تساعد المعايير في الكشف عن هذه الممارسات.

تبرز النتائج أن ٢٢,٣٪ فقط يرون أن المعايير تحسن المراقبة المالية، بينما تعكس النسب العالية من غير الموافقين (٤٥,٧٪) قلة الفاعلية. المتوسط (٢,٢٣٤٠) يعكس وجهات نظر سلبية، والانحراف المعياري (٠,٧٩٥٤٩) يشير إلى تباين كبير. هذه النتائج تشير إلى ضرورة مراجعة الآليات المستخدمة لتطبيق المعايير وكيفية تعزيز فعالية الرقابة المالية.

يظهر ٢٩,٨٪ من المشاركين أن المعايير تزيد من مستوى المساءلة. يمثل المتوسط (٢,٠٢١٣) وجهات نظر متباينة، بينما يشير الانحراف المعياري (٠,٧٨٩٤٣) إلى عدم تجانس الآراء. هذه النتائج تدل على أن هناك حاجة إلى تحسين الهياكل الإدارية لزيادة المساءلة.

تعكس النتائج أن ٢٦,٦٪ يرون أن المعايير تُحسن آليات الرقابة، بينما تشير النسب الأخرى إلى عدم توافق واضح. المتوسط (٢,١١٧٠) يدل على وجهات نظر متباينة، مع انحراف معياري (٠,٨٠١٢٩) يعكس تباين الآراء. هذه الأرقام توضح أهمية البحث في كيفية تطبيق المعايير بشكل فعال لتحسين الرقابة.

يظهر ٢٩,٨٪ أن المعايير تساعد في تحديد المسؤوليات، بينما ٤٠,٤٪ من المشاركين غير موافقين. المتوسط (٢,١٠٦٤) يدل على تباين في الآراء، والانحراف المعياري (٠,٨٣٥٦١) يعكس عدم وضوح في هذا البند. وهذا يشير إلى الحاجة لتعزيز الفهم حول كيفية مساهمة المعايير في تحديد المسؤوليات.

تشير النتائج إلى أن ٣٥,١٪ يعتقدون أن المعايير تُزيد من قدرة الجهات الرقابية. المتوسط (١,٩٤٦٨) يدل على توافق متوسط، بينما الانحراف المعياري (٠,٨٠٨١٢) يشير إلى تباين. هذا يظهر أهمية تطوير

فصلية مُحكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



المهارات والقدرات لدى الجهات الرقابية لتعزيز فعالية تقييم الأداء، تظهر النتائج أن ٢١,٣٪ يعتقدون أن المعايير تعزز ثقافة المساءلة. تشير النسبة العالية من غير الموافقين (٤٠,٤٪) إلى حاجة ملحة لتحسين الثقافة المؤسسية حول المساءلة. هذه النتائج تعكس ضرورة العمل على تعزيز الوعي بأهمية المساءلة لتعزيز الأداء المؤسسي.

تشير النتائج بشكل عام إلى أن دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية العراقية لا يزال متوسطاً، مع وجود تباين في الآراء. تشير النسب المرتفعة من المخايد وغير الموافقين إلى عدم اليقين حول فعالية المعايير في تحقيق هذه الأهداف. تحتاج المؤسسات إلى تعزيز التدريب والتنوع حول أهمية تطبيق المعايير بشكل فعال لتعزيز الشفافية والمساءلة.

المبحث الثاني: اثبات فرضيات البحث

اختبار الفرضية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختلاف جنس العينة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي.

الابتداء	نكر (٢٨)	نثي (٦٦)	قيمة (ت)	قيمة الدلالة الإحصائية	التطبيق
البعد الأول: الشفافية المالية	٢٨	٦٦	١,٣١٦-	٠,٠٣٧	وجود علاقة
البعد الثاني: المساءلة المالية	٢٨	٦٦	١,٦٥٢-	٠,٥٩٩	لا يوجد

من خلال جدول (٤) تشير النتائج إلى أن عدد الذكور المشاركين في الاستبيان بلغ ٢٨ بينما بلغ عدد الإناث ٦٦. وقد أظهرت القيمة الإحصائية (ت) -١,٣١٦ وقيمة الدلالة ٠,٠٣٧، مما يشير إلى وجود فرق ذي دلالة إحصائية في تقييم الشفافية المالية بين الجنسين. يعني ذلك أن الذكور والإناث قد يكون لديهم وجهات نظر مختلفة حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الشفافية المالية، حيث يميل الذكور إلى تقييمها بشكل مختلف عن الإناث.

بالنظر إلى البعد الثاني، الذي يتعلق بالمساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي، أظهرت النتائج أن عدد الذكور ٢٨ والإناث ٦٦. كانت قيمة (ت) -١,٦٥٢ وقيمة الدلالة الإحصائية ٠,٥٩٩، مما لا يدل على وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين تقييمات الجنسين في هذا البعد. يشير ذلك إلى توافق عام في الآراء حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية في مجال المساءلة المالية ومكافحة الفساد.

فيما يتعلق بالبعد الثالث، تمثل عدد الذكور بـ ٢٨ والإناث بـ ٦٦. وقد أظهرت القيمة الإحصائية (ت) -٠,٢١٧ وقيمة الدلالة ٠,٤٧٧، مما يعني عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بتقييم الفساد الإداري والمساءلة المالية. يدل هذا على وجود تباين قليل في الآراء بين الجنسين في هذا الجانب.

بناءً على نتائج اختبار T-test، يمكن الاستنتاج أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في تقييم الشفافية المالية بين الذكور والإناث، مما يشير إلى أن الجنس قد يؤثر على هذا البعد. ومع ذلك، لا توجد اختلافات ذات دلالة في الأبعاد الأخرى المتعلقة بالمساءلة المالية ومحاربة الفساد. يعكس ذلك توافقاً أكبر في الآراء بين الجنسين في هذه المجالات، مما يشير إلى أهمية العمل على تعزيز فهم مشترك حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية في السياق المالي.

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



اختبار الفرضية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والمهنة وتقييمهم لتأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي.

جدول (٥) نتائج one way anova للفروق في استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير عمر العينة

الابعاد	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعلق
البعد الأول: الشفافية المالية	٣,٢٠١	٠,٢٧	لا يوجد
البعد الثاني: المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي	٠,٤٨٤	٠,٦٩٤	لا يوجد
البعد الثالث: الفساد الإداري والمساءلة المالية	٠,٣٦٩	٠,٧٧٦	لا يوجد

من خلال جدول (٥) أظهرت النتائج أن قيمة (ف) لهذا البعد بلغت ٣,٢٠١، بينما كان مستوى الدلالة ٠,٢٧. يشير ذلك إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر وتقييم الشفافية المالية. على الرغم من أن القيمة (ف) تشير إلى وجود اختلافات بين المجموعات، إلا أن مستوى الدلالة العالي يشير إلى أن هذه الاختلافات ليست ذات دلالة إحصائية.

فيما يتعلق بالبعد الثاني، الذي يتعلق بالمساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي، كانت قيمة (ف) ٠,٤٨٤ ومستوى الدلالة ٠,٦٩٤. تعكس هذه النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات العمرية في تقييمهم لهذا البعد، مما يعني توافقاً عاماً في الآراء حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية على المساءلة المالية.

أظهرت نتائج هذا البعد قيمة (ف) بلغت ٠,٣٦٩ ومستوى دلالة ٠,٧٧٦. كما في الأبعاد السابقة، تشير هذه النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية فيما يتعلق بتقييم الفساد الإداري والمساءلة المالية. وبالتالي، يمكن القول أن تقييم هذا البعد متنسق عبر مختلف الأعمار.

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر وتقييم تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الشفافية المالية ومحاربة الفساد المالي عبر الأبعاد المختلفة. وبذلك، فإن العمر لا يبدو أنه يؤثر بشكل ملحوظ على وجهات النظر حول تأثير هذه المعايير، مما يشير إلى إمكانية وجود توافق في الآراء بين مختلف الأعمار بشأن هذه القضايا المالية.

جدول (٦) نتائج one way anova للفروق في استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير المهنة

الابعاد	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعلق
البعد الأول: الشفافية المالية	١,٠٠٦	٠,٣٩٤	لا يوجد
البعد الثاني: المساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي	٢,٩٦٦	٠,٠٣٩	يوجد
البعد الثالث: الفساد الإداري والمساءلة المالية	٠,٠٩١	٠,٩٦٥	لا يوجد

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



من خلال جدول (٦) أظهرت النتائج أن قيمة (ف) لهذا البعد بلغت ١,٠٠٦، بينما كان مستوى الدلالة ٠,٣٩٤. تشير هذه النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهن المختلفة في تقييم الشفافية المالية. بمعنى آخر، يبدو أن آراء المشاركين حول الشفافية المالية متسقة عبر مختلف المهن، حيث لا تؤثر المهنة بشكل ملحوظ على هذه الآراء.

بالنسبة للبعد الثاني، الذي يتعلق بالمساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي، كانت قيمة (ف) ٢,٩١٦ ومستوى الدلالة ٠,٠٣٩. تعتبر هذه النتيجة دالة إحصائياً، مما يعني أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المهن في تقييمهم لهذا البعد. يمكن أن تشير هذه الفروق إلى أن مهن معينة قد تعكس وجهات نظر مختلفة حول فعالية المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد.

فيما يتعلق بالبعد الثالث، كانت قيمة (ف) ٠,٠٩١ ومستوى الدلالة ٠,٩٦٥. تشير هذه النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهن المختلفة في تقييم الفساد الإداري والمساءلة المالية. مما يعني أن آراء المشاركين حول هذا البعد لم تتأثر بشكل ملحوظ بمهنة الفرد.

تشير النتائج العامة لجدول (٦) إلى أن تأثير متغير المهنة على تقييم المعايير المحاسبية الدولية يظهر فقط في البعد المتعلق بالمساءلة المالية ومكافحة الفساد المالي. بينما تظل الآراء حول الشفافية المالية والفساد الإداري متسقة عبر مختلف المهن. يتطلب الأمر مزيداً من البحث لفهم العوامل التي قد تؤثر على هذه الاختلافات في وجهات النظر بين المهن المختلفة.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول: الاستنتاجات

• المعايير المحاسبية الدولية قد تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الشفافية المالية في المشاريع التنموية في العراق، ولكن بدرجة غير متساوية. على الرغم من أن جزءاً من العينة يعتقد أن هذه المعايير تسهم في تحسين الشفافية، فإن هناك تبايناً كبيراً في الآراء، مما يشير إلى ضرورة توعية أكبر وتدريب مستمر لتعزيز تطبيق هذه المعايير. كما يعكس الانحراف المعياري المرتفع تبايناً في الرأي العام حول فعالية هذه المعايير، خاصة فيما يتعلق بتحسين الإفصاح المالي وتقليل التلاعب المالي. وهذا يستدعي العمل على تحسين هذه الجوانب لتوفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

• النتائج تشير إلى أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يظهر تأثيراً متوسطاً على تحسين أداء المشاريع التنموية وزيادة ثقة المستثمرين، لكن هناك حاجزاً كبيراً من عدم اليقين بشأن فاعليتها. نسبة من المشاركين أظهرت تحفظاً تجاه تأثير المعايير في تحسين الكفاءة المالية أو تقليل التكاليف، وهو ما يعكس في الانحرافات العالية عن المتوسط. لذا، من الضروري زيادة الوعي بتأثير المعايير المحاسبية على تحسين الأداء، خاصة في الجوانب المتعلقة بتقليل التكاليف وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

• المعايير المحاسبية الدولية تعد أداة هامة في تعزيز المساءلة المالية ومحاربة الفساد المالي في المشاريع التنموية، إلا أن التطبيق الفعلي لتلك المعايير قد يحتاج إلى تحسين أكبر. يتبين من النتائج أن الآراء لم تكن متوافقة بشكل كامل حول تأثير هذه المعايير في تعزيز المساءلة أو الحد من الفساد، وهو ما يشير إلى ضرورة تدعيم هذه المعايير وتطبيقها بشكل أكثر فاعلية على أرض الواقع لضمان شفافية الحسابات وتقديم تقارير مالية دقيقة يمكن الوثوق بها.

• هناك تحسناً عاماً في تبني المعايير المحاسبية الدولية في العراق، لكن هناك حاجة إلى تعزيز الوعي والتدريب وتطبيق هذه المعايير بشكل أكثر صرامة في المشاريع التنموية. يمكن أن تؤدي هذه المعايير إلى تحسين الشفافية المالية، تعزيز المساءلة، والمساهمة في الأداء الأفضل للمشاريع التنموية، ولكن يحتاج

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



الأمر إلى مزيد من العمل لضمان زيادة الثقة بين المستثمرين وتحقيق الفوائد الكاملة لتلك المعايير في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة حول تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الشفافية المالية ومكافحة الفساد المالي في المشاريع التنموية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. تعزيز التدريب والتنوعية: يجب على المؤسسات تقديم برامج تدريبية متخصصة لموظفيها حول المعايير المحاسبية الدولية وأهمية تطبيقها. يساعد ذلك في تحسين الفهم والامتثال لهذه المعايير، مما يساهم في تعزيز الشفافية المالية.

٢. تطوير آليات الرقابة: من الضروري تحسين آليات الرقابة المالية لتعزيز المساءلة المالية ومكافحة الفساد. ينبغي وضع سياسات واضحة تساهم في تحديد المسؤوليات وتسهيل الرقابة على المصروفات.

٣. زيادة الإفصاح المالي: يجب على المؤسسات تعزيز ثقافة الإفصاح المالي والشفافية. يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر تقارير مالية دورية تبرز أداء المشاريع التنموية ومدى الامتثال للمعايير المحاسبية.

٤. تحفيز البحث العلمي: يُنصح بزيادة الدعم للبحوث والدراسات المتعلقة بتأثير المعايير المحاسبية الدولية. يمكن أن تساهم هذه الأبحاث في فهم أعمق للتحديات والفرص المتعلقة بتطبيق المعايير في السياق المحلي.

٥. تشجيع المشاركة المجتمعية: ينبغي على المؤسسات تعزيز مشاركة المجتمع المدني في تقييم المشاريع التنموية. يعزز ذلك المساءلة ويضمن أن تكون المشاريع موجهة لخدمة احتياجات المجتمع.

المبحث الثالث: المقترحات

لتحقيق الأهداف المنشودة، يمكن تقديم المقترحات التالية:

١. إنشاء ورش عمل متخصصة: تنظيم ورش عمل تفاعلية تناول كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الأداء المالي، مع مشاركة خبراء في هذا المجال.

٢. تطوير نظام معلوماتي: إنشاء نظام معلوماتي مركزي يتيح للمؤسسات جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية. يمكن أن يساهم ذلك في تحسين اتخاذ القرارات وتعزيز الشفافية.

٣. إصدار تقارير دورية: إصدار تقارير دورية: إصدار تقارير دورية تقييم تأثير المعايير المحاسبية على الشفافية المالية، مما يمكن صناع القرار من تقييم فعالية السياسات المتبعة وتعديلها إذا لزم الأمر.

٤. تعزيز الشراكات: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة في المشاريع التنموية.

٥. إجراء دراسات مقارنة: تنفيذ دراسات مقارنة مع دول أخرى لتقييم كيفية تطبيق المعايير المحاسبية وتأثيرها على الشفافية المالية ومكافحة الفساد، مما يمكن أن يوفر دروساً قيمة لتحسين الأداء في العراق.

المصادر والمراجع:

١- الجنابي، ريم محسن خضير. (٢٠١٧). تأثير البيئة الخارجية في تحول النظام المحاسبي الموحد العراقي إلى المعايير المحاسبية الدولية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج ٩، ع ١٤، ١٨٧ - ١٩٦.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1256711>

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



- ٢- الغامبي، أزهار عبد صبار. (٢٠١٩). تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية وإحاطة العدلية وأثرهما على الإفصاح المحاسبي الإبداعي: الإبداعي المحاسبي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج ١١، ع ٢٤، ٢٧٩ - ٣٠٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1259981>
- ٣- التكريتي، ياسر فؤاد طه، و الشرايري، جمال عادل عبدالرزاق (٢٠١٨) إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بالجامعات الحكومية العراقية: دراسة حالة جامعات محافظات الوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/902516>
- ٤- منصور، مهند حماد صالح. (٢٠٢٣). دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام «IPSAS» في دعم وتعزيز المساءلة والشفافية في الوحدات الحكومية العراقية: دراسة استكشافية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج ٧، ع ١٤، ١٥٥ - ١٩٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1370546>
- ٥- احمدداوي، مكي قاسم كبير، و البغدادي، صلاح صاحب شاكر. (٢٠١٣) الإفصاح المحاسبي عن المقاولات في ظل القواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية وانعكاساته على موثوقية القوائم المالية: بحث تطبيقي في شركة حمورابي العامة للمقاولات الإنشائية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، بغداد. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/805929>
- ٦- الناعني، محمود السيد، و أصغر، فرزدق علي. (٢٠٢١). محددات التحول إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في العراق وأثرها على تحديد وعاء الضريبة على الدخل. المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج ٤٥، ع ٢٤، ٢ - ٢٣. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1231792>
- ٧- عبدالله، فيصل نجم الدين، و عثمان، فاضل نبى. (٢٠١٥). التوافق بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير الدولية IASs-IFRSs ودورها في تطوير مهنة المحاسبة في العراق. زانكو - الإنسانية، مج ١٩، ع ٤، ١٦٧ - ١٨٦. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/716640>
- ٨- كاظم، حاتم كريم. (٢٠١١). تطوير النظام المحاسبي المصرفي لمطبيقات المعايير المحاسبية الدولية: دراسة تحليلية في مصرف الرافدين. مجلة مركز دراسات الكوفة، ع ٢٢، ٣٠٧ - ٣٣٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/241520>
- ٩- ثابت، ثابت حسان، و النصراري، حامد عادل عباس. (٢٠٢٠). دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في العراق: العقبات والحلول. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج ١٦، عدد خاص، ٢٢١ - ٢٣٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1204978>
- ١٠- الشرع، علاء حسن كريم. (٢٠١٧). مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة بالعراق: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الدراسات العليا، مج ٧، ع ٢٨، ٢٤٥ - ٢٧٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/902368>
- ١١- الدليمي، مها محمود. (٢٠٢٣). مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية مع تغيرات البيئة العراقية. أوراق ثقافية: مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٤، ع ٢٣، ٣١٦ - ٣٣٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1353985>
- ١٢- شنون، أحمد عبدالحائق صالح، و دشلي، كمال. (٢٠٢٣). متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام «IPSAS» في العراق: دراسة ميدانية لعينة من الموظفين الإداريين وأساتذة المحاسبة بالجامعات العراقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج ١٩، ع ٦٣، ١٢٤ - ١٤٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1353985>

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

Record/mandumah.com/1423290

١٣- عزيزة، حسين هادي حسين، و علي، أحمد ماهر محمد. (٢٠١٤). دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في الحد من الفساد الإداري والمالي. مجلة مركز دراسات الكوفة، مج ٩، ع ٣٢، ١٣٨ - ١٦٢. مسترجع من <http://>

Record/search.mandumah.com/622149

١٤- المالكي، معتز كاظم. (٢٠٢١). دوافع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٢١٦، ١٤٩ - ١٦٤. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1149557>

١٥- والتق، إمام محمد، و حبيب، ندى سلمان. (٢٠١٦). توافق الممارسات المحاسبية لتكلفة الاقتراض في الوحدات الحكومية العراقية مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع الحكومي. وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر: التحولات المالية والمصرفية - الواقع والآفاق المستقبلية، مج ٢، الزرقاء: جامعة الزرقاء - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ١٠٥ - ١١٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/795054>

١٦- الاستبيان <https://docs.google.com/forms/d/1FAIpQLSfE8HnKaQaLxpZ3BLsm-v5r902vSohSBaIHp3BM-/eZ084GPNOA/viewform>

الملاحق:

عزيزي المشارك،

في إطار دراسة تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تعزيز الشفافية والمساءلة في المشاريع التنموية في العراق، تم إعداد هذا الاستبيان بهدف جمع آراء وتصورات المهتمين والعاملين في المجال المالي والمحاسبي. تهدف هذه الدراسة إلى فهم مدى تأثير تبني هذه المعايير على تحسين الأداء المالي، مكافحة الفساد، وزيادة الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح.

نود التأكيد على أن إجاباتك ستكون سرية تماماً، وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط. نحن نقدر وقتك ومساهماتك القيمة في إنجاح هذه الدراسة.

نشكركم مقدماً على تعاونك.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

١. الجنس:

0 ذكر

0 أنثى

٢. العمر:

أقل من ٣٠ سنة

بين ٣٠ و ٤٠ سنة

بين ٤٠ و ٥٠ سنة

أكثر من ٥٠ سنة

٣. المهنة:

0 محاسب

0 موظف حكومي

0 موظف في القطاع الخاص

0 اخرى

فصلية مُحَكِّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م



Al-Thakawat Al-Biedh Magazine

Website address

White Males Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadharn

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN 2786-1763

Deposit number

In the House of Books and Documents

(1125)

For the year 2021

e-mail

Email

offreserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com



فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taber Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr., Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Murwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon

